

تفسير البحر المحيط

@ 238 أنفقه . وقال محمد بن نعيم الترمذي : هو الإسراف في الإنفاق . الكيل : مصدر كال وكال معروف ، ثم يطلق على الآلة التي يكال بها كالمكيال . الميزان : مفعال من الوزن وهو آلة الوزن كالمنقاش والمضرب والمصباح ، وتختلف أشكاله باختلاف الأقاليم كالمكيال .

{ وَهَوَ السَّذَى أَنَشَأَ جَنَاحَاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ
وَالذَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْثَرُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ
مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ } مناسبة هذه الآية لما قبلها أنه تعالى لما أخبر
عنهم أنه حرموا أشياء مما رزقهم ، أخذ يذكر تعالى ما امتنَّ به عليهم من الرزق الذي
تصرَّوا فيه بغير إذنه تعالى افتراء منهم عليه واختلافاً فذكر نوعي الرزق النباتي
والحيواني فبدأ بالنباتي كما بدأ به في الآية المشبهة لهذا ، واستطرد منه إلى الحيواني
إذ كانوا قد حرَّموا أشياء من النوعين و { مَّعْرُوشَاتٍ } اسم مفعول يقال : عرَّشت
الكرم إذا جعلت له دعائم وسمكاً ينعطف عليه القضبان . وهل المعروشات ما غرسه الناس
وعرَّشوه وغيرها ما نبت في الصحاري والبراري ؟ وهو قول ابن عباس ، أو كل شجر ذي ساق
كالنخل والكرم وكل ما نجم غير ذي ساق كالزروع أو ما يثمر وما لا يثمر أو الكرم قسمت إلى
ما عرش فارتفع وإلى ما كان منها منبسطاً على الأرض ؟ قاله ابن عباس ، أو ما حوله حائط
وما لا حائط حوله وما انبسط على وجه الأرض وانتشر كالكرم والقرع والبطيخ ، وما قام على
ساق كالنخل والزروع والأشجار قاله ابن عباس ، أو الكرم الذي عرش عنبه وسائر الشجر الذي
لا يعرش أو ما يرتفع بعض أغصانه على بعض وما لا يحتاج إلى ذلك ، أو ما عادته أن يعرش
كالكرم وما يجري مجراه وما لا يعرش كالنخل وما أشبهه ؟ تسعة أقوال : والظاهر أن المعروش
ما جعل له عرش كرماء كان أو غيره ، وغير المعروش ما لم يجعل له ذلك ، ولما كانت هذه
الآية واردة في معنى ذكر المنة والإحسان قدم ما حاجة العرب إليه أشد وما هو أكثر فيه ،
كما قال تعالى : { يَوَادِّ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ } وهو غالب قوتهم ، فقل : { وَالذَّخْلَ
وَالزَّرْعَ } ولما كانت تلك الآية جاءت عقب إنكار الكفار التوحيد وجعلهم معه آلهة ،
استطرد من ذلك إلى المعاد الأخروي واستدل عليه بقوله : { وَهَوَ السَّذَى أَنَشَأَ
السَّمَاءَ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَعْبٍ } فاندرج فيه { الذَّخْلَ *
وَالزَّرْعَ } كان الابتداء في التقسيم بذكر الزرع لصغر حبه وهو أدل على التوحيد ،
والقدرة التامة وأبلغ في الاعتبار وأسرع في الانتفاع من ما هو فوقه في الجرم ، والظاهر

دخول { وَالنَّخْلَ } وما بعده في قوله : { جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ }
مَعْرُوشَاتٍ { فاندرج في { جَنَّاتٍ } وخص بالذكر وجرّد تعظيماً لمنفعته والامتنان به ،
ومن خص الجنات بقسمها بالكرم قال : ذكر النخل وما بعده ذكر أنواع أخبر تعالى بأنه
أنشأها واختلاف أكله وهو المأكول ، هو بأن كل نوع من أنواع النخل والزرع طعماً ولوناً
وحجماً ورائحة يخالف به النوع الآخر والمعنى مختلفاً أكل ثمره وانتصب مختلفاً على أنه
حال مقدرة ، لأنه لم يكن وقت الإنشاء مختلفاً . وقيل : هي حال مقارنة وذلك بتقدير حذف
مضاف قبله تقديره وثمر النخل وحب الزرع والضمير في { أَكَلَهُ } عائد على { النَّخْلَ }
* { وَالزَّرْعَ } وأفرد لدخوله في حكمه بالعطفية قال معناه الزمخشري : وليس بجيد لأن
العطف بالواو لا يجوز إفراد ضمير المتعاطفين . وقال الحوفي : والهاء في { أَكَلَهُ }
عائدة على ما تقدّم من ذكر هذه الأشياء المنشآت ؛ انتهى . وعلى هذا لا يكون ذو الحال {
النَّخْلَ * وَالزَّرْعَ } فقط بل جميع ما أنشأ لاشتراكها كلها في اختلاف المأكول ، ولو
كان كما زعم لكان التركيب مختلفاً أكلها إلا إن أخذ ذلك على حذف مضاف أي ثمر جنات وروعي
هذا المحذوف فقل : { أَكَلَهُ } بالإفراد على مراعاته فيكون ذلك نحو قوله : { أَوْ
كَطُلُمَاتٍ فِي بَحْرِ لَّجْجٍ } يغشاه موج أو كذي ظلمات ، ولذلك أعاد الضمير في {
يَغْشَاهُ } عليه ، والظاهر عوده على أقرب مذكور وهو { الزَّرْعَ } ويكون قد حذفت حال
{ النَّخْلَ } لدلالة هذه الحال عليها ، التقدير { وَالنَّخْلَ * مُخْتَلِفًا أَكُلُهُ }
{ والزرع مختلفاً أكله كما تأول بعضهم في قولهم : زيد وعمرو قائم أي زيد قائم وعمرو
قائم ، ويحتمل أن يكون الحال مختصة بالزرع لأن أنواعه